

بعد أن أقرها «البلدي» ورفضتها «الهيئة»

أرض جنوب القيروان جعلت «الزراعة» في المرعى النيابي

عبدالكريم الكندري :
الهيئة تبرع عدم التنازل
عن الأرض بالحفاظ على
الغطاء النباتي!

أدعو الوزير المختص
إلى المصادقة على قرار
المجلس البلدي وعدم
الالتفات إليها

«الزراعة»: نواصل
الاستمرار بتغطية جميع
المساحات الشاغرة والمتاح
العمل التخضير بها



الهيئة العامة للزراعة



المجلس البلدي

بينما وافق المجلس البلدي على تخصيص أرض في منطقة جنوب القيروان بمساحة 3 ملايين و 169 ألف كيلو متر مربع للمؤسسة العامة للرعاية السكنية بغرض استعمالها سكناً خاصاً، رفضت الهيئة العامة للزراعة التنازل عن أرض جنوب القيروان، مبررة ذلك بالحفاظ على الغطاء النباتي.

ودخل نواب مجلس الأمة على خط الأزمة مستغربين تصرف الهيئة العامة للزراعة، ووقوفها حجر عثرة أمام حل القضية الإسكانية التي تشغل بال المواطنين.

في هذا السياق استغرب النائب الدكتور عبدالكريم الكندري من تصرفات هيئة الزراعة والتي بررت عدم تنازلها عن أرض القيروان لصالح السكنية بالحفاظ على الغطاء النباتي، بينما هي من أهملت كل الكويت وتخلت عن مسؤوليتها منذ تأسيسها، داعياً الوزير المختص إلى المصادقة على قرار المجلس البلدي وعدم الالتفات للهيئة.

وكانت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية قد وجهت خطاباً لبلدية الكويت برفضها التنازل عن أرض جنوب القيروان. وذكر مدير عام الهيئة العامة لشؤون الزراعة

مفصلاً عن إصدار تراخيص الاندية الرياضية ومشروع القرية التراثية، إذ لم يكتف المجلس برد البلدية على أسئلة الأعضاء الخاصة بهذا الشأن.

ورفع نائب رئيس المجلس البلدي عبدالله المحري الجلسة لعدم اكتمال النصاب وهو ما حال دون اقرار بقية البنود المدرجة على جدول الأعمال ومن أهمها طلب توسعة مشروع ميناء مبارك. وتحفظ عدد من الأعضاء على الإجراءات التي تمت

لرئيس المجلس البلدي أسامة العتيبي للإطلاع عليه وعرضه للمناقشة في المجلس البلدي. وكان المجلس البلدي، قد وافق في جلسته التي عقدت برئاسة أسامة العتيبي على تخصيص أرض في منطقة جنوب القيروان بمساحة 3 ملايين و 169 ألف كيلو متر مربع للمؤسسة العامة للرعاية السكنية بغرض استعمالها سكناً خاصاً.

وتطوير مشروع القصر الأحمر، فيما طلب توضيحاً



عبدالكريم الكندري للموقع المقترح من السادة أعضاء البلدي لتنفيذ مدينة

تواصل الأستمرار نحو هدفها على المدى البعيد بتغطية جميع المساحات الشاغرة والمتاح العمل التخضير بها، عبر زيادة الأشجار المعمرة بالكويت إعمالاً لتوجيهات الدولة والخدائق العامة وتطوير استعمالاتها تحقيقاً للتوازن البيئي والمتجانس الخضري، إضافة إلى واجبها في مكافحة ظاهرة التصحر.

وقال اليوسف أنه «يؤسفنا ابلاغكم بعد الموافقة على التنازل

والثروة السمكية محمد اليوسف في كتابه الموجه لمدير عام بلدية الكويت المهندس أحمد المنفوشي أن الهيئة تقف ضد إزالة الأشجار المعمرة بالكويت إعمالاً لتوجيهات الدولة والتي شاركت في العيد من المؤتمرات والمبادرات من أجل زيادة الرقعة الزراعية بالكويت والشرق الأوسط، مبيناً أن الهيئة بموجب مسؤولياتها من رعاية وتوسعة وتطوير التخضير والزراعة التجميلية في الدولة

وافقت على عدد من المقترحات منها إعفاؤهم من دفع رسوم وسائل النقل العام وتسجيل المركبة الخاصة «الصحية» البرلمانية: إلزام الجهات الحكومية بتوفير سكن ملائم بقيمة إيجارية منخفضة للمسنين والمسنان



جانب من اجتماع اللجنة الصحية البرلمانية

مؤكدة، وفق بيان لإدارة المركزية للإحصاء، أن عدد المسنين الكويتيين ممن بلغوا 65 عاماً يبلغ 61 ألفاً و 526 مسناً، بواقع 27 ألفاً و 107 ذكور، و 34 ألفاً و 419 إناث، فيما رفض المكتب الفني للجنة مقترح إسقاط الديون الحكومية عنهم.

بقانون الجزاء، ويملك القاضي، في حال كان الإعتداء على مسن، أن يعاقب الجاني بالحد الأعلى للجريمة وفقاً لسلطته التقديرية. وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قد أبلغت اللجنة الصحية البرلمانية عن أعداد المواطنين المسنين،

لا تجاوز سنة، وغرامة لا تزيد على ألف دينار، لمن يسب مسناً أو يتناول عليه أو يعتدي عليه بالضرب، لحماية المسن وصون كرامته، رأى المكتب الفني أنه لا حاجة لهذا النص، وذلك أن الإعتداء على الشخص بالسب أو الضرب منظم

النص قد يساء استخدامه بالعدم تحديد المقصود بالديون الحكومية تحديداً واضحاً، وهو يحتاج إلى بيانات محددة، فما الديون الحكومية؟ وما كلفة تطبيق هذا النص وأثره؟ أما الاقتراح بهدف فرض عقوبة خاصة بالحبس مدة

ووافقت اللجنة الصحية، في اجتماعها أول أمس، على عدد من الاقتراحات بقوانين في شأن الرعاية الاجتماعية للمسنين، ومنها إعفاء المسنين من دفع رسوم استخدام وسائل النقل العام، ورسوم تسجيل المركبة الخاصة، ورسوم الخدمات العامة والإعفاء من الرسوم الجمركية للأجهزة التعويضية والمركبة المجهزة، ويشمل جميع المسنين من بلغوا 65 عاماً وليس المسن المعوز فقط.

ووافقت اللجنة على إلزام الجهات الحكومية بتوفير سكن ملائم بقيمة إيجارية منخفضة للمسنين والمسنان، ممن لم يسبق لهم الزواج، ومنح الموظف الذي يرعى مسناً معوزاً حق تخفيض ساعات عمله بواقع ساعتين يومياً مدفوعة الراتب، وأوصت اللجنة بأن البداية لو كانت بساعة فقط، أما الاقتراح بإسقاط جميع الديون الحكومية عن المسن القائمة بتاريخ العمل بالتعديل، فرأى المكتب الفني للجنة أن هذا التعديل مكلف مالياً على الخزينة، وفيه عدم مساواة بين المسن القائمة ديونه، وبين الملتزم ومن سدد ديونه، كما أن هذا

لتوزيعها على المواطنين الغريب: التنازل عن أرض غرب هدية لـ «السكنية»



يوسف الغريب

أعلن النائب يوسف الغريب عن تقديمه باقتراح برغبة في شأن التنازل عن أرض غرب هدية لصالح المؤسسة العامة للرعاية السكنية وتوزيعها على المواطنين، قال في مقدمته ما يلي:

باتت القضية الإسكانية تشكل هماً رئيساً يشغل هاجس عشرات الآلاف من المواطنين الراغبين في الحصول على سكن العمر، في ظل وجود العديد من الأراضي التي من شأنها أن تحل أزمة كبيرة تواجه المواطنين منتظري الرعاية السكنية، وذلك في حال الإفراج عنها من الجهات التابعة لها.

ومن إحدى الأراضي التي من المؤكد أن تنهي جزءاً كبيراً من المعاناة الإسكانية للمواطنين والتي طرأ عليها خلاف بين جهات عدة حول الإفراج عنها أرض غرب هدية وذلك منذ أعوام عدة ماضية، ومن الضروري أن تسعى الحكومة جاهدة إلى سرعة الإفراج عنها وتسليمها للرعاية السكنية لتوزيعها على المواطنين.

كما أن هناك معلومات تفيد أن أرض غرب هدية لا توجد فيها عوائق أو حاجة لدى الجهات الخاضعة لها ويمكن تلافي أي عوائق في سبيل تخصيصها للرعاية السكنية.

عبر تقنية الاتصال المرئي الحمد يشارك في المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030



أحمد الحمد

شارك النائب أحمد الحمد في المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك عبر «تقنية الاتصال المرئي». وقال الحمد إن المنتدى ناقش خطط التنمية المستدامة المستقبلية ودور البرلمانين في رسم الاستراتيجيات الخاصة بعملية التنمية لصالح الشعوب والمجتمعات. وأضاف الحمد أنه تمت مناقشة تداعيات

جائحة كورونا ومدى تأثير البلدان النامية بهذه الجائحة وسبل تجاوزها. لافتاً إلى أنه خلال المنتدى تم التطرق إلى استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة فيما بين البرلمانين وبين شعوبهم خلال الجائحة. وذكر الحمد أن البرلمانين أشاروا إلى أهمية تبادل التشريعات الخاصة بكبار السن فيما بينهم وذلك للاستفادة المشتركة بشأن رعايتهم.

الحجرف لعبدالله سلمان: ما سبب رفع أسعار الأعلاف؟ وهل استتدت الزيادة إلى خطة مدروسة؟



مبارك الحجرف

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1- ما سبب رفع أسعار الأعلاف؟ 2- كم سعر الطن للأعلاف المستوردة في بلد المنشأ؟ 3- هل استتدت زيادة الأسعار إلى دراسة أو خطة مدروسة؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية، فيرجى تزويدي بالخطة والدراسة. 4- ما مبررات شركة مطاحن الدقيق والمحابر الكويتية في زيادة الأسعار؟ وهل وضعت الشركة خطة لتحمل تبعات هذه الزيادة؟

تكاليف مواد الأعلاف التي تمثل غالبية التكاليف التشغيلية لإجمالي تكاليف المشروعات الحيوانية. إلا أن أسعار تلك الأعلاف قد شهدت ارتفاعاً غير مسبوق يكاد يخلف أزمة كبيرة لشريحة كبيرة من المواطنين أصحاب الدخول المحدودة من مربي الأغنام والماشية، ما أثار تذمرهم واستياءهم وانعكس ذلك على رغبتهم وإمكاناتهم في الاستمرار في مزاولة الأنشطة وتوفير اللحوم الحمراء لسد الطلب المحلي عليها.

وجه النائب مبارك الحجرف سؤالاً إلى وزير التجارة والصناعة د. عبدالله سلمان، عن سبب رفع أسعار الأعلاف، وهل استتدت زيادة الأسعار إلى دراسة أو خطة مدروسة. ونص السؤال على ما يلي: إن تنمية الثروة الحيوانية من أهم الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها لتوفير الأمن الغذائي لواطنيها وسد احتياجات السوق المحلي من عناصرها، وتعتمد اقتصادات تنمية هذه الثروة بشكل أساسي ومباشر على

جائحة كورونا ومدى تأثير البلدان النامية بهذه الجائحة وسبل تجاوزها. لافتاً إلى أنه خلال المنتدى تم التطرق إلى استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة فيما بين البرلمانين وبين شعوبهم خلال الجائحة. وذكر الحمد أن البرلمانين أشاروا إلى أهمية تبادل التشريعات الخاصة بكبار السن فيما بينهم وذلك للاستفادة المشتركة بشأن رعايتهم.